

Distr.: General
25 January 2018
Arabic
Original: English/Spanish



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
اللجنة الفرعية القانونية
الدورة السابعة والخمسون
فيينا، ٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية
وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء

معلومات عن أنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- مقدمة
٢	ثانياً- الردود الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية
٢	المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري
٤	رابطة القانون الدولي
١١	المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (إنترسبوتنيك)

* A/AC.105/C.2/L.303



الرجاء إعادة استعمال الورق

140218 140218 V.18-00312 (A)



أولاً - مقدمة

١ - أعدت الأمانة هذه الوثيقة على أساس المعلومات الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

ثانياً - الردود الواردة من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية

المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري

[الأصل: بالإسبانية]

[١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨]

يتمتع المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري، الذي يتخذ من مدريد مقراً له، بمركز مراقب دائم لدى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام ٢٠١٢، ويرفع تقاريره سنوياً إلى اللجنة الفرعية القانونية منذ ذلك الحين. ويرأس المعهد في الوقت الراهن سانتياغو ريول كارويا، ويشغل منصب الأمين العام للمعهد بارسن غارسيا لوبيس هرنانديس، فيما تشغل منصب مدير مركز الأبحاث التابع للمعهد إليسا غونساليس فيريرو. ويقدم هذا التقرير عرضاً وجيزاً للأنشطة المنفذة في مجال قانون الفضاء في إسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٧.

وأشير في تقرير المعهد المقدم إلى اللجنة الفرعية القانونية في عام ٢٠١٧ إلى المنشور المعنون "النظام القانوني المنطبق على القمر: مقترح لإنشاء مرصد قمري"، الذي يتضمن العروض الإيضاحية المقدمة أثناء الدورة المعنونة "القمر: من المختبرات إلى المدن"، التي عقدت في إيسكوريال في إسبانيا في آب/أغسطس ٢٠١٦. وهذا المنشور واحد من أهم مخرجات الدورة، وهو ثمرة جهد مشترك بين جامعة كمبلوتنسي بمدريد والمعهد. ويركز هذا المنشور الذي يتبع نهجاً متعدد التخصصات على تحليل النظام القانوني المنطبق على القمر في ضوء القانون الدولي الحالي، على أساس النظريات القانونية والسوابق القضائية.

وقد شارك في هذه الدورة خبراء في العلوم القانونية إلى جانب مختصين في مجالات علمية أخرى، بما في ذلك خبراء من وكالة الفضاء الأوروبية وجامعة هايدلبرغ والمركز الإسباني لتطوير التكنولوجيا الصناعية ومؤسسة النظم الهندسية الدفاعية الإسبانية، كمثال على التعاون العلمي الدولي. وتضمن المقترح الذي اتسم بدرجة عالية من الابتكار استخدام مقارب قمري صغير لرصد الأرض وتفاعلها مع الفضاء.

وعشية الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي، نظم معهدنا بالتعاون مع موظفي وكالة الفضاء الأوروبية في مدريد نشاطاً في نقابة المحامين في مدريد في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ تحت عنوان "الذكرى الخمسون لمعاهدة الفضاء الخارجي: المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن الأجسام الفضائية والعقود المتعلقة بالأنشطة الفضائية". وعلى هذا النحو، استمر المعهد في دعم الأمم المتحدة ولجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في تحضيراتها الجارية لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني باستكشاف الفضاء الخارجي

واستخدامه في الأغراض السلمية. ثم أعاد المعهد تأكيد ذلك الدعم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أثناء المؤتمر الإيبيري الأمريكي المعقود في سانتياغو، على النحو المبين أدناه.

وفي أمريكا اللاتينية، عُقد المؤتمر المشترك بين الجامعات المعني بالملاحة الجوية والفضاء، الذي تنظمه جامعة السلفادور في بوينس آيرس يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، برعاية مؤسسات أكاديمية عديدة، من بينها معهدنا.

ومن بين الأنشطة التي لطالما اعتاد المعهد على تنظيمها والتي استمرت في النمو في عام ٢٠١٧ المؤتمر الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري، الذي خصّصت إحدى جلساته بشكل حصري لقانون الفضاء. وجرى أثناء الدورة الرابعة والستين للمؤتمر الإيبيري الأمريكي المعقود في سانتياغو من ٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ استعراض موضوع "قانون الفضاء على عتبة اليونيسبيس+٥٠، فيينا ٢٠١٨"، وقُدّمت معلومات محدّثة عنه.

وفي الاستنتاجات التي أقرها المؤتمر المعقود في شيلي، أُكِّد على الحاجة إلى إقامة شراكات استراتيجية لتيسير التعاون في دراسة المواضيع المرتبطة بالفضاء، وعلى أهمية إسهام المرأة في مختلف الهيئات العاملة على تطوير قانون الفضاء.

وعلاوة على ذلك، أُجري تحليل للأولويات المواضيعية التي سيتم إدراجها في جدول أعمال مؤتمر اليونيسبيس+٥٠ المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٨ احتفالاً بمرور ٥٠ عاماً على عقد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الفضاء في عام ١٩٦٨.

وشهد المؤتمر المعقود في شيلي تأييداً واسعاً لفكرة أن يكون القاسم المشترك في تلك الاجتماعات هو اعتبار مؤتمر اليونيسبيس+٥٠ لحظة فريدة في مسيرة تطور أنشطة الفضاء من أجل تقييم إسهام اللجنة في قضايا حوكمة الفضاء.

وفي الخاتمة، ركز المؤتمر المعقود في سانتياغو بشكل خاص على قضيتي أمن الفضاء والأمن البيئي، اللتين تشكلان مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي، على النحو التالي:

بالنظر إلى أن أمن الفضاء والأمن السبراني من بين الأولويات المواضيعية التي ينبغي النظر في أبعادها الحقيقية، وأنّ السواتل ومحطات التحكم فيها معرضة بشدة للهجمات السبرانية، وبالنظر إلى الحاجة إلى تحديد الآليات اللازمة لعرض مبادرات ابتكارية حول العالم، ولا سيما في الدول النامية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال أنشطة الفضاء، وإلى زيادة الوعي بالمواضيع الجديدة وتقدمها، ثمة حاجة إلى تحفيز التدريب والتوعية بالتقدم التكنولوجي، وسياسات الفضاء والسياسات السبرانية المنطبقة على الفضاء، مع جعل الأمن البيئي قاسماً مشتركاً.

وأعرب أثناء المؤتمر عن الدعم الكامل للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات ومعالجة التحديات السائدة على الساحة الدولية في الوقت الراهن بشأن القانون الدولي وقانون الفضاء، وقُدّمت توصية بتوفير دعم خاص لأهداف اليونيسبيس+٥٠ ومساندة الأمم المتحدة في تحقيقها.

وأعرب المشاركون في المؤتمر عن رضاهم عن الجهود التي تبذلها وزارة النقل والاتصالات الشيلية لاعتماد سياسة الفضاء الخاصة بها.

وشارك المعهد بصفة شريك، إلى جانب وكالة الفضاء الأوروبية والإدارة الوطنية الأمريكية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا)، في "أسبوع العلم" المعقد في قانس بإسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتولت حكومة إقليم الأندلس ورابطة بورتو ينس للملاحة الفضائية وفرعها في روتا ولجنة تعزيز العلوم والفضاء تنظيم هذا الحدث الذي خُصص في عام ٢٠١٧ لموضوع "سباق الفضاء".

وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عقد المعهد الإيبيري الأمريكي في مقره الرئيسي الحلقة الدراسية الخامسة عن أنشطة وقانون الفضاء، التي ركزت على الجوانب القانونية والفنية لأنشطة التعدين الفضائي، مع التأكيد بشكل خاص على استغلال موارد الأجرام السماوية طبقاً لأحكام معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ واتفاق القمر لعام ١٩٧٩ وتشريعات الولايات المتحدة المتعلقة بالتعدين الفضائي والخبرات الأوروبية في هذا المجال (الفريق العامل المعني بحوكمة موارد الفضاء في لكسمبورغ ولاهاي، ورابطة القانون الدولي ومشاركتها المستمرة في فريق العمل المعني بالاستكشاف والابتكار التابع للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في عام ٢٠١٧). كما شهدت الحلقة الدراسية مناقشة المسألة الخلافية المتعلقة بموارد الفضاء القريب من الأرض من منظور الجيولوجيا والتعدين والأخلاقيات.

رابطة القانون الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨]

ألف - الخلفية

تأسست رابطة القانون الدولي في بروكسل في عام ١٨٧٣، ويقع مقرها الرئيسي في الوقت الحالي في لندن. وتتمثل أهداف الرابطة في دراسة وتوضيح وتطوير القانون الدولي، العام والخاص، والقانون المقارن. وعُرفت الرابطة على مر السنين بسياستها المرتكزة على الانفتاح والتواصل فيما يخص عضويتها واختيارها للمواضيع المقرر تناولها. وتتمتع الرابطة بمركز مراقب دائم لدى اللجنة منذ عام ١٩٩٠ وترفع تقاريرها سنوياً إليها.

ويتولى منصب رئيس المجلس التنفيذي للرابطة اللورد مانس، القاضي في المحكمة العليا بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويشغل البروفيسور هيني ستريدوم (فرع جنوب أفريقيا) حالياً منصب رئيس قسم الشؤون العالمية، في حين يشغل البروفيسور مارسيل بروس (فرع هولندا) منصب مدير الدراسات. ويضم مكتب لجنة قانون الفضاء عضوين، وهما البروفيسور

ستيفان هوب (المقرر العام، فرع ألمانيا)، والبروفيسورة مورين ويليامز^(١) (رئيسة اللجنة، المقرر الرئيسي). وكلاهما عضو في المجلس التنفيذي للرابطة.

وتتولى أعمال الرابطة مجموعة لجان وفرق دراسة دولية مسؤولة عن دراسة مختلف مجالات القانون الدولي وتطويرها تدريجياً، تسعى إلى تحقيق أهداف الرابطة. وقد أنشئت لجنة قانون الفضاء في عام ١٩٥٨، بعد فترة وجيزة من إطلاق الساتل سبوتنيك ١ في الفضاء الخارجي، ويطلب إليها عادة معالجة أصعب المواضيع التي تهم على جداول الأعمال الدولية الراهنة. وينصب اهتمام أنشطة اللجان الدولية على المؤتمرات العالمية التي تُعقد كل عامين والتي يجري فيها تحليل الأعمال ومناقشة النتائج بغية اعتمادها من جانب المؤتمر المعني.

وقد عُقد آخر مؤتمر عالمي للرابطة في جوهانسبرغ في الفترة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وكان الموضوع العام للمؤتمر هو "القانون الدولي وممارسات الدول: هل توجد فجوة بين الشمال والجنوب؟"، ومن المقرر عقد المؤتمر القادم في سيدني من ١٩ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ والمؤتمر التالي له في كيوتو باليابان في عام ٢٠٢٠.

ومن بين المبادرات التي نفذتها الرابطة مؤخراً تأسيس صندوق للمنح الدراسية من أجل تمكين الشباب الباحثين من حضور المؤتمرات الإقليمية التي تُعقد كل عامين، ونتيجة لذلك، شارك ١١ مرشحاً جرى اختيارهم من جميع أنحاء العالم في مؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠١٦. وتابع فرع الرابطة في هولندا هذه المبادرة حيث قدمت تسع منح دراسية أخرى لمرشحين أصغر سناً من مناطق أقل تمثيلاً. ومن المقرر تطبيق نظام المنح أيضاً على مؤتمر سيدني المقبل.

باء- أنشطة لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة في عام ٢٠١٧

من بين الممارسات التقليدية التي درجت عليها لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة التركيز على تكنولوجيات الفضاء وآخر تطوراتها وأثرها على القانون الدولي، مما يؤدي بدوره إلى التطوير التدريجي لقانون الفضاء الخارجي. وقد تشمل المواضيع أيضاً مواضيع تدرج ضمن عمل لجان دولية أخرى تابعة للرابطة، مثل اللجنة المعنية بالقانون الدولي وارتفاع مستوى سطح البحر، وهي مواضيع تتسم بتكنولوجيات الجيل الأول فيها بأهمية قصوى. ولذلك، فإننا مشتركون في مواجهة المشاكل نفسها وفي السعي إلى إيجاد حلول واقعية لها. ومن الأمثلة الأخرى الوثيقة الصلة بهذا العمل المشترك في الوقت الراهن الدور الذي تضطلع به الأطراف الفاعلة من غير الدول ومسؤولياتها في القانون الدولي المعاصر - وهو موضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الفضاء والأمن السيبراني.

وكذلك، تتواصل لجنة قانون الفضاء بالرابطة مع المؤسسات الحكومية الدولية التي تتعامل مع مختلف جوانب القانون الدولي. ومن أمثلة ذلك التواصل مع لجنة القانون الدولي في المسائل المتعلقة

(١) أعدت هذا التقرير رئيسة لجنة قانون الفضاء بالرابطة، البروفيسورة مورين ويليامز. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير الرابطة الخاص بمؤتمر جوهانسبرغ (٢٠١٦) ووقائع جلسة عمله على الموقع الإلكتروني للرابطة (<http://www.ila-hq.org>).

بمسؤولية المنظمات الدولية والإدارة الفعالة لها، والمحكمة الدائمة للتحكيم التي عين فيها مسؤولو اللجنة وعدد من أعضائها "محكمين متخصصين"، ومنظمة الطيران المدني الدولي التي تعقد معها الرابطة اجتماعات متكررة لا ستعراض المشاكل المشتركة (مثل التحليقات دون المدارية)، وبطبيعة الحال أيضاً لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين.

وقد شاركت لجنة قانون الفضاء بالرابطة على مدار عام ٢٠١٧ في أنشطة فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاستكشاف والابتكار، وأسهم رئيس اللجنة بأفكار واقتراحات كتابية أثناء صياغة الوثيقة التي حملت عنوان "الأولوية المواضيعية ١ - الشراكة العالمية من أجل الاستكشاف والابتكار في مجال الفضاء" (A/AC.105/C.2/114).^(٢)

ويتواصل مسؤولو اللجنة وأعضاؤها بشكل دائم مع مختلف وكالات الفضاء الوطنية في دول العالم النامي والصناعي، إضافة إلى الجامعات والمراكز البحثية وغيرها. وعلى المستوى الشخصي، يشارك عدد من أعضاء اللجنة مشاركة منتظمة في أنشطة المعهد الدولي لقانون الفضاء، وبعض أعضاء اللجنة أعضاء أيضاً في مجلس المعهد. وعلى المستوى الإقليمي، يوجد تعاون وثيق أيضاً مع المعهد الإيبيري الأمريكي لقانون الملاحة الجوية والفضاء والطيران التجاري (الذي يقع مقره الرئيسي في مدريد والذي يتمتع بمركز مراقب دائم لدى اللجنة منذ عام ٢٠١٢) والمركز الأوروبي لقانون الفضاء.

ويدرس معظم أعضاء اللجنة القانون الدولي/قانون الفضاء في الجامعات العامة والخاصة والمراكز البحثية الأخرى حول العالم. والنتائج التي تحققت مشجعة للغاية، وخصوصاً على مستوى الدراسات العليا وأطروحات الدكتوراه. ويساعد هؤلاء الأعضاء أيضاً في بناء القدرات والتوعية بالحالة الراهنة للقانون ويميطون اللثام عن مجموعة مختارة من المواضيع التي ألهمت جداول أعمال المنظمات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة.

جيم - المواضيع الرئيسية الأربعة في تقرير لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي

انصب عمل لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة أثناء عام ٢٠١٧ في المقام الأول على تقريرها الثالث، الذي تناول أربعة مواضيع رئيسية ومسألتين محدّتين - وفقاً لولايتها الحالية (٢٠١٦-٢٠٢٠) - كان يُنظر إليها على أنها تطورات جديدة تستدعي دراسة عاجلة، وهي كما يلي:

- (أ) تسوية المنازعات؛
- (ب) التحليق دون المداري وجوانبه القانونية؛
- (ج) استخدام البيانات الساتلية: التطبيقات الجديدة والمخاطر الجديدة والتهديدات الجديدة. الأمن في الفضاء والأمن السيبراني والقانون الدولي؛
- (د) الحطام الفضائي في الأوضاع الجديدة المعاصرة؛

(٢) أُقرَّ بهذا التعاون على النحو الواجب في الوثيقة A/AC.105/C.2/114، الفقرة ٧١.

(هـ) مسألتان محدّدتان تتعلقان بأمن الفضاء والقانون السيبراني والطبيعة القانونية للموارد الطبيعية المتحصل عليها من الفضاء والموجودة في المجال الفضائي والأنشطة التعدينية على القمر والأجرام السماوية.

١- تسوية المنازعات

تمثلت مهمة لجنة قانون الفضاء بالرابطة خلال عام ٢٠١٧ في مواصلة استكشاف فعالية القواعد الاختيارية لمحكمة التحكيم الدائمة بشأن التحكيم في المنازعات المرتبطة بأنشطة الفضاء الخارجي ("قواعد محكمة التحكيم الدائمة بشأن الفضاء الخارجي") في بيئات مختلفة والتوعية بوجود هذه القواعد ومزاياها. وقد أشرنا إلى تقريرنا الثاني المتعلق بهذه المواضيع، الذي اعتمد في مؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠١٦^(٣) وإلى تقرير الرابطة المقدم إلى اللجنة الفرعية القانونية في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠١٧ (انظر الوثيقة A/AC.105/C.2/110).

وتقدم شركة الأدلة الجوية والفضائية، التي تأسست في عام ٢٠١٤ ويقع مقرها الرئيسي في سويندون بالمملكة المتحدة، خدمات تقصّ وتحقيق للزبائن، وصوراً لرصد الأرض ملتقطة من السواتل والطائرات بدون طيار والطائرات، يمكن استخدامها كأدلة في إجراءات تسوية المنازعات. ومن خلال الكاشف الساتلي الجديد الذي يكشف عن المواقع التي تُلقى فيها النفايات على نحو غير قانوني ("Waste from Space")، وهو منتج مبتكر من تصميم راي بوردي، العضو في لجنة قانون الفضاء بالرابطة، تساعد الشركة الحكومات في تحديد مواقع دفن النفايات غير القانونية مما يمكن الحكومات من القبض سريعاً على الجناة المسؤولين.

٢- التحليق دون المداري وجوانبه القانونية

عرض مقرر لجنة قانون الفضاء بالرابطة موضوع التحليق دون المداري وجوانبه القانونية على مؤتمر واشنطن في عام ٢٠١٤، في تقرير أول تناول توضيح ومناقشة أسئلة أولية من المنظور القانوني، ثم أعيد عرض الموضوع بمزيد من التفصيل في تقرير ثانٍ في مؤتمر جوهانسبرغ في عام ٢٠١٦. وقُدِّمت ورقة اجتماع بعنوان "ردود من رئيس لجنة قانون الفضاء في رابطة القانون الدولي موجهة إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حول جوانب قانونية معينة للتحليقات دون المدارية" (A/AC.105/C.2/2016/CRP.10) إلى اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الخامسة والخمسين، شرحت بمزيد من التفصيل العمل الذي اضطلعت به لجنة قانون الفضاء بالرابطة، والذي تناول أصول قانون الجو والفضاء. ومن هنا نشأت فكرة التواصل مع منظمة الطيران المدني الدولي، حيث إنّ هذه المنظمة ولجنة قانون الفضاء بالرابطة لديهما بعض النقاط المشتركة للتباحث بشأنها، رغم أن تعريف منظمة الطيران المدني الدولي للتحليقات دون المدارية (تحليق حتى ارتفاع

(٣) *Report of the Seventy-seventh Conference of the International Law Association (Johannesburg, 2016)*

المتاح في شكل كتاب (١١٧-٢٥٤)، انظر الصفحات ١١٩-١٢١، وعلى الموقع الإلكتروني للرابطة.

بالغ دون إرسال المركبة إلى المدار) لم يحظ إلا بتأييد محدود. وتثير التحليلات دون المدارية مشاكل قانونية تنطوي على تحديات كثيرة للقانونيين الدوليين.

وإلى الآن لم يُقبل أي تعريف أو وصف ملزم قانوناً للتحليق دون المداري أو يُقيد كتابياً في أي صك وطني أو دولي ملزم قانوناً. وعلاوة على ذلك، اقترح بعض أعضاء لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة التحول إلى استخدام لفظ التحليقات "غير المدارية". وفي عام ٢٠١٧، ألقت الرابطة نظرة أكثر تعمقاً على القضايا القانونية المتعلقة بغية صياغة مجموعة محتملة من المبادئ التوجيهية لوضع قانون نموذجي بشأن هذه المسائل، كما فعلت من قبل مع قضية الحطام الفضائي وتسوية المنازعات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالفضاء وغيرها من المواضيع.

٣- استخدام البيانات الساتلية: التطبيقات والمخاطر الجديدة. الأمن في الفضاء والأمن السيرياني والقانون الدولي

تعتقد لجنة قانون الفضاء بالرابطة أن المسائل الأساسية المتعلقة بأمن الفضاء والأمن السيرياني وسياسات الفضاء والفضاء السيرياني الجديدة ستثير بلا شك مجموعة من المناقشات والجدالات السياسية. وتشكل هذه المسائل مجالاً محفوفاً بالتحديات والتهديدات، رغم إبلائها قدرأ أقل من الأهمية في بعض الأحيان. وتتطلب المخاطر الأمنية العالمية والخصائص الفريدة الحالية لما يُعرف الآن باسم "الحرب الجديدة" إجراء تحليل متعمق من مختلف وجهات النظر بحثاً عن مسارات عمل قوية.

(أ) الأمن في الفضاء والأمن السيرياني والقانون الدولي

يُمثل تطوير أحدث جيل من التكنولوجيات وإمكانية إساءة استخدامها تهديداً للأمن في الفضاء والأمن السيرياني. ويجري في الوقت الراهن تشكيل فرق دراسة ضمن إطار المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس، لندن، إدارة الأمن الدولي) والمعهد الدولي لقانون الفضاء ورابطة القانون الدولي وغيرها من الجهات والمؤسسات. وتتمثل المسألة المبدئية التي أثارها المعهد الدولي لقانون الفضاء فيما إذا كان من الممكن اعتبار القانون السيرياني فصلاً جديداً كلياً في القانون الدولي وما إذا كان يمثل في حد ذاته نظاماً مستقلاً.

وقد اقترحت طائفة واسعة من التعاريف والأوصاف من مختلف الزوايا، في مسعى لشرح ما ينبغي فهمه من مصطلح "الفضاء السيرياني". ولكن الاختيار من هذه الطائفة الواسعة ليس بالمهمة السهلة. غير أنه يبدو في هذا الإطار أن تبني وصف علمي هو الخيار الأفضل، حيث إن الأوصاف غير شاملة وتتسم بالمرونة خلافاً للطبيعة التقييدية للتعاريف.

ويسلم النهج العام لمعالجة هذه المسألة بالحاجة إلى رسم خط فاصل واضح بين الإنترنت والفضاء السيرياني. ففي حين أن للإنترنت بعداً مادياً، تغيب هذه الصفة عن الفضاء السيرياني الذي يُعد عنصراً غير مادي. ويشير بعض المؤلفين إلى الاتجاه الحديث المتمثل في اعتبار مصطلحي "الإنترنت" و"الفضاء السيرياني" مصطلحين مترادفين لأفهما يشيران إلى المجال والوسيط الخاصين بأنشطة

معينة^(٤). غير أن هذا الأمر موضع خلاف ويُفسح المجال للتفسيرات الخاطئة. فالأرض والماء والهواء عناصر مادية يمكن قياسها في حين أن الخصائص غير المادية للفضاء الإلكتروني ثابتة لا تقبل الشك. وهذا أمر لا جدال فيه.

ومع ذلك، واقتداءً بالاتحاد الدولي للاتصالات، فقد يبدو من المناسب الإشارة إلى الفضاء السيرياني على أنه "المجال العالمي ضمن البيئة المعلوماتية، الذي يتألف من الشبكة المترابطة الخاصة بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الإنترنت وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والنظم الحاسوبية والمعالجات ووحدات التحكم المدمجة"^(٥).

وأياً كان الأمر، يقتضي جوهر المسألة المبدئية تحديد ما إذا كان القانون السيرياني يشكل جزءاً من القانون الدولي أم لا. وفي المقام الأول، تجدر الإشارة إلى أن الضرر أو الأذى الناجم عن استخدام التكنولوجيا السيريانية يستتبع تحمل مسؤولية عن جبره إلى حد إعادة الوضع إلى ما كان عليه. ومن الواضح تماماً، على الأقل نظرياً، أن هذا المبدأ القانوني العام واجب التطبيق.

وعلى نحو يذكرنا بالمراحل الأولى لوضع قانون الفضاء عندما كانت الأمم المتحدة منشغلة بصياغة المعاهدات المتعلقة بالفضاء الخارجي المعمول بها الآن، ينبغي النظر اليوم إلى القانون السيرياني على أنه أحد أحدث فروع القانون الدولي، وأنه يختلف إلى حد بعيد عن قواعد القانون الدولي التقليدية المنطبقة على كوكب الأرض. ولذلك وكنقطة انطلاق، يبدو من المعقول اعتبار أن القانون الدولي واجب التطبيق في حقيقة الأمر على الفضاء السيرياني. وفي حالة تعديل القانون الدولي وضبطه ليصبح قابلاً للتطبيق على هذا السيناريو الجديد الذي لا يمكن القياس عليه، فقد يتحول القانون الدولي إلى قاعدة تخصيص، وفقاً لما ذهبت إليه بعض المذاهب القانونية. وكما هو الحال في قانون الفضاء، يتأثر هذا الفرع الجديد من القانون الدولي - أي القانون السيرياني - تأثراً كبيراً بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي تحدث بدورها تغيرات كبيرة في مجال القانون الدولي الكلاسيكي وفي إدارة العلاقات الدولية اليوم.

وتنتشر فكرة انطباق القانون الدولي على الفضاء السيرياني انتشاراً تدريجياً. ففي عام ٢٠١٣، صرح فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأمن الدولي، المعقود تحت إشراف الأمم المتحدة، بأن القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة تنطبق، مع مراعاة ما يقتضيه الحال، على الدول التي تنفذ أنشطة في الفضاء السيرياني غير المادي وبأنه ينبغي أن يخضع القانون الدولي في بعض الأحيان إلى تعديلات حتى يصبح متسقاً مع الطبيعة المتفردة للفضاء السيرياني. وبناءً عليه، ولدواعي الاتساق، يجب وضع قانون جديد (قاعدة تخصيص جديدة).

(٤) انظر، من بين مراجع أخرى، Constantine Antonopoulos, "State responsibility in cyberspace", in *Research Handbook on International Law and Cyberspace*, Nicholas Tsagourias and Russell Buchan, eds. (Edward Elgar Publishing, 2015), pp. 55-71.

(٥) انظر، بالإشارة إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، M., Schmitt, "Introduction", in *Research Handbook on International Law and Cyberspace*, p. 1, note 1.

(ب) مسارات العمل

خلاصة القول إنه يُوصى بوضع سياسات أمن الفضاء والأمن السيرياني معاً ضمن إطار الأمم المتحدة، نظراً لارتفاع مستوى اعتماد المجالات المرتبطة بالفضاء والفضاء السيرياني على أحدث التكنولوجيات. وتتمثل المواضيع المقترحة للدراسة فيما يلي: الهجمات السيريانية التي تستهدف التحكم عن بعد في السواتل، والتشويش والخداع، والحلول السياسية، والهجمات السيريانية على السواتل في المدار من أجل التسبب في حدوث اضمحلال أو اصطدام مداري، والمنظورات الإقليمية، ومسؤولية الأطراف الفاعلة من غير الدول عن أنشطة الفضاء السيرياني الضارة. ومما لا شك فيه أن خبرة الاتحاد الدولي للاتصالات على الصعيد الحكومي، وخبرة المعهد الملكي للشؤون الدولية في المجال الخاص ستدعمان إجراء المزيد من البحوث المتعمقة بشأن هذه المسائل المحفوفة بالتحديات.

وأخيراً، تُقترح إضافة القانون السيرياني كموضوع جديد في المناهج الدراسية المتعلقة بقانون الفضاء والقانون الدولي. وهذا ما قام به بعضنا، وقد تحققت نتائج مشجعة في هذا المجال، وخصوصاً على مستوى دراسات الدكتوراه.

٤- الحطام الفضائي في الأوضاع الجديدة السائدة في الوقت الراهن

يخضع موضوع الحطام الفضائي في الأوضاع الجديدة المعاصرة لاستعراض دائم من جانب لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي منذ قيامها في مؤتمرها السادس والستين المعقود في بوينس آيرس (١٩٩٤) باعتماد الصك الدولي لحماية البيئة من الأضرار الناجمة عن الحطام الفضائي. وتنقح لجنة قانون الفضاء هذا الصك قبل المؤتمرات التي تُعقد كل عامين للتأكد من اتساقه مع الأوضاع الدولية والإقليمية الحالية وتضمينه آراء القانونيين الدوليين في مجال الفضاء والأوساط العلمية. وتؤكد الإجابات المستلمة حتى الآن اتساق هذا الصك.

وتلاحظ لجنة قانون الفضاء التابعة للرابطة أن النتائج تعتبر مشجعة على صعيد فعالية المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي لعام ٢٠٠٧ الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. كما أن الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول لإبلاغ المكتب بأي تطورات أو تدابير وطنية تتخذها بلدانها من أجل التخفيف من الحطام الفضائي تحقق نتائج مفيدة.

ولذا، نستمر في لفت الانتباه إلى التطورات اللاحقة في هذا المجال، وخاصة ممارسات الدول، ونستمر في دراسة إمكانيات إزالة الحطام الفضائي في إطار القانون الدولي. وهذا ليس تحدياً سهلاً. وتؤيد لجنة قانون الفضاء بقوة توثيق التعاون بين اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية بشأن هذه المواضيع التي يؤدي فيها التعاون الدولي والنهج المتعددة التخصصات دوراً أساسياً.

وتعرب لجنة قانون الفضاء عن بالغ امتنانها للمكتب لدعمه لها في تحقيق هذه الأهداف.

٥- المسألتان المحددتان المضافتان إلى الولاية الحالية لرابطة القانون الدولي

أضيفت مسألتان محددتان إلى نطاق اختصاص لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي منذ عام ٢٠١٦، حيث ارتأت اللجنة أن هاتين المسألتين مهمتان وعاجلتان وبحاجة إلى تحليل فوري، وهما: القضايا المتعلقة بالأمن في الفضاء والأمن السيبراني والقانون السيبراني (انظر القسم جيم-٣ وأقسامه الفرعية أعلاه)، والمسألة غير المحسومة بعد والمتعلقة بالطبيعة القانونية لموارد الفضاء الطبيعية ونشاط التعدين الفضائي في تلك المناطق.

الطبيعة القانونية للموارد الفضائية الطبيعية وأنشطة التعدين الفضائي

أُجريت في إطار مؤتمر رابطة القانون الدولي السابع والسبعين (جوهانسبرغ، ٢٠١٦) دراسة شاملة للجوانب القانونية المتعلقة بالموارد الفضائية الطبيعية والجدال الدائر حالياً حول أنشطة التعدين الفضائي، في ضوء ممارسات الدول وتشريعات الفضاء الوطنية. وقد أثارت الموضوع في جلسة عمل جوهانسبرغ رئيسة اللجنة ومقررها في التقارير التمهيدية، وقدم عضو اللجنة ماهولينا هوفمان عرضاً إيضاحياً خاصاً عن موقف لكسمبرغ من التعدين الفضائي. وبعد تحليل مطول، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات العامة، ألا وهي الحاجة إلى إجراء مزيد من النقاش حول ممارسات الدول وردود الفعل تجاهها في مختلف الدوائر إضافة إلى احتمال إسهام بعض المبادئ التوجيهية العامة في الحيلولة دون تصعيد قضايا معينة إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها. وقد نشرت نقاشات جلسات العمل بالكامل في تقرير مؤتمر الرابطة السابع والسبعين، المتاح في شكل كتاب وعلى الإنترنت.

وفي الوقت الراهن، نرى أنه مما يثبط العزيمة نوعاً ما أن يكون المجتمع الدولي منقسماً انقساماً حاداً بشأن مسائل على هذا القدر من الأهمية. وقد لوحظ ذلك بوضوح في عام ٢٠١٧ في مضمون المداخلات وردود الفعل عليها أثناء الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية القانونية. ولهذا الأسباب، نعتقد أن مدونة قواعد السلوك المقترحة، حتى ولو كان لها طابع توصية فحسب، ستمهد السبيل لتوضيح السياقات وتساعد في الحد من حالات سوء الفهم.

ولا تزال لجنة قانون الفضاء التابعة لرابطة القانون الدولي، كعادتها دائماً، مستعدة لإجراء حوارات مستقبلية بشأن هذه المسألة وبشأن أي مجال آخر يتعلق بالقانون الدولي وأنشطة الفضاء الخارجي.

المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (إنترسبوتنيك)

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨]

ألف- معلومات خلفية

تأسست المنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (إنترسبوتنيك) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ بموجب اتفاق إنشاء النظام الدولي والمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية (إنترسبوتنيك)، وهي منظمة حكومية دولية مقرها الرئيسي في موسكو، وتتمثل مهمتها في ضمان التعاون وتنسيق

الجهود في تصميم نظام الاتصالات الدولية عبر السواتل وإنشائه وتشغيله وتطويره. وتضم إنترسبوتنيك اليوم ٢٦ دولة عضواً^(٦) و ٢٤ موقعاً^(٧).

ولمنظمة إنترسبوتنيك هيكل إداري من ثلاثة مستويات يتألف من مجلس الإدارة ولجنة العمليات والمديرية الإدارية. ومجلس الإدارة هو أعلى جهة إدارة في إنترسبوتنيك وعضويته مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء. ويتخذ المجلس في جلساته السنوية قرارات متعلقة بالأهداف الطويلة الأجل للمنظمة وسياساتها العامة. وتتألف لجنة العمليات من الجهات والهيئات الموقعة وهي مسؤولة عن النظر في قضايا العمل الحالية، ولا سيما القضايا المتعلقة بتشغيل نظام الاتصالات الساتلية الدولي الخاص بمنظمة إنترسبوتنيك وسياساتها المالية. وتُعقد اجتماعات لجنة العمليات مرتين في العام. ويتأسس المدير العام المديرية الإدارية التي تُعد الجهة التنفيذية والإدارية في إنترسبوتنيك التي تتعامل مع الأنشطة اليومية وتنفذ قرارات المجلس ولجنة العمليات.

باء- ملخص الأنشطة في عام ٢٠١٧

تشارك منظمة إنترسبوتنيك بانتظام منذ حصولها على منصب مراقب دائم في عام ١٩٨٥ في أعمال لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتيها الفرعيتين. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، شاركت إنترسبوتنيك في الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية القانونية وقدمت تقريراً عن أنشطتها فيما يتعلق بقانون الفضاء. وفي حلقة عمل الأمم المتحدة/الاتحاد الروسي بشأن بناء القدرات البشرية في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، التي نظمتها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بالاشتراك مع جامعة سمارة الوطنية للبحوث، قدمت منظمة إنترسبوتنيك تقريراً عن إسهاماتها في ذلك المجال.

وتولي إنترسبوتنيك دائماً، نظراً لطبيعة نشاطها الأساسي، اهتماماً كبيراً لذلك الجانب المهم من قانون الفضاء، المتمثل في الإطار القانوني لاستخدام طيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتشارك إنترسبوتنيك بصفتها عضواً في قطاع الاتصالات الراديوية في الاتحاد الدولي للاتصالات، في الأنشطة التي

(٦) الاتحاد الروسي، أذربيجان، أفغانستان، ألمانيا، أوكرانيا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تشيكيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جورجيا، رومانيا، الصومال، طاجيكستان، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، كوبا، منغوليا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، اليمن.

(٧) وزارة النقل والاتصالات والتكنولوجيات المتطورة في أذربيجان؛ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في أفغانستان؛ شركة الاتصالات الجمهورية الموحدة بيلتيليكوم (بيلاروس)؛ وزارة النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلغاريا؛ شركة الاتصالات البلغارية؛ الهيئة الوطنية للإعلام والمعلومات والاتصالات (هنغاريا)؛ مجموعة البريد والاتصالات الفيتنامية؛ مجموعة رومانيتيس وفيدوسكريت (ألمانيا)؛ إدارة الفضاء الهندية؛ إدارة الاتصالات الهندية؛ اللجنة الحكومية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قيرغيزستان؛ وزارة البريد والاتصالات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ شركة الاتصالات الكوبية (ETECSA)؛ هيئة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في منغوليا؛ شركة أورانج بولسكا (بولندا)؛ الشركة الفيدرالية الحكومية الموحدة "شركة الاتصالات الساتلية الروسية"؛ شركة الاتصالات الراديوية الوطنية (رومانيا)؛ شركة الاتصالات السورية (الجمهورية العربية السورية)؛ 3 SOMASAT و SOMSAT (الصومال)؛ هيئة الاتصالات التابعة لحكومة طاجيكستان؛ شركة أوكركوزموس الحكومية (أوكرانيا)؛ وزارة الصناعة والتجارة في تشيكيا.

تنفذها أجهزة هذا القطاع. وفي شهري أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، حضر خبراء من إنترسبوتنيك اجتماعات فرقة العمل ٤ ألف، التي يتمثل مجال دراستها الأساسي في الاستغلال الفعال للأطراف والمدارات.

ويكون على منظمة إنترسبوتنيك عادة، عندما تتعاون مع دولها الأعضاء، أن تعالج مسائل تتعلق بقانون الفضاء وبجوانب ذات صلة من قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، رتبت إنترسبوتنيك، أثناء أحد اجتماعاتها المنتظمة مع هيئاتها الإدارية، لعقد الحلقة الدراسية السنوية المعنية بتطوير الاتصالات الساتلية الوطنية (NATSATTEL-2017). وهدفت الحلقة الدراسية إلى تبادل المعلومات والخبرات العملية بين الدول الأعضاء في إنترسبوتنيك.

وعلى المستوى الإقليمي، نوقشت جوانب مشابهة وجوانب أخرى تتعلق بالاتصالات الساتلية ضمن إطار الكومنولث الإقليمي في ميدان الاتصالات، الذي تتمتع فيه إنترسبوتنيك بمركز مراقب. وأسهمت إنترسبوتنيك كثيراً في أنشطة الهيئات العاملة التابعة للكومنولث، بما في ذلك الهيئات المعنية بطيف الترددات الراديوية والمدارات الساتلية وتطوير مجتمع المعلومات وتنسيق التعاون الدولي ومجلس الخبراء التابع للجمعية البرلمانية المشتركة.

ومنظمة إنترسبوتنيك عضو في الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، وهي تشارك في الأنشطة الرئيسية للاتحاد منذ عام ٢٠١٥. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، حضرت إنترسبوتنيك الاجتماعات التي عقدها الاتحاد في فترة الربيع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركت إنترسبوتنيك في المؤتمر الدولي للملاحة الفلكية الثامن والستين، الذي شارك في تنظيمه الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية والأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والمعهد الدولي لقانون الفضاء. وأثناء المؤتمر، أسهم خبراء إنترسبوتنيك في عمل الجمعية العامة للاتحاد الدولي للملاحة الفلكية وفي اليوم الأكاديمي للأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية والندوة الستين للمعهد الدولي لقانون الفضاء عن قانون الفضاء الخارجي وفي لجنة تحكيم نصف النهائي العالمي لمسابقة مانفريد لاكس للمحاكمات الصورية في مجال قانون الفضاء التي ينظمها المعهد.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، شاركت منظمة إنترسبوتنيك في مؤتمر بليشنكو السنوي الذي نظّمته جامعة الصداقة الشعبية في روسيا والذي كان مخصصاً لقضايا مواضيعية تخص القانون الدولي. وإحياءً لذكرى عالم قانون الفضاء السوفيتي والروسي البارز البروفيسور زوكوف وبدعم تنظيمي من إنترسبوتنيك، شكل المؤتمر فريقاً خاصاً معنياً بقانون الفضاء الدولي، قدم أحد خبراء إنترسبوتنيك في إطاره عرضاً إيضاحياً عن القضايا القانونية المتعلقة بتسجيل أنواع معينة من الأجسام الفضائية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شاركت إنترسبوتنيك في مناقشات المائدة المستديرة التي عُقدت في معهد التشريع والقانون المقارن التابع لحكومة الاتحاد الروسي، والتي كانت مخصصة للذكرى الستين لإطلاق الساتل سبوتنيك، أول ساتل لرصد الأرض، والذكرى الخمسين لمعاهدة الفضاء الخارجي. وقدم خبير إنترسبوتنيك عرضاً إيضاحياً عن حماية التراث الإنساني في الفضاء الخارجي.

وبغية تشجيع القانونيين الشباب على الخوض في مجال قانون الفضاء وتدريب اختصاصيين جدد في هذا المجال، تتعاون إنترسبوتنيك تعاوناً وثيقاً مع الجامعات الروسية. ويتيح هذا التعاون للطلاب قضاء فترة تدريب داخلي في إنترسبوتنيك، ومن ثم تحصيل معارف مفيدة وخبرات عملية في مجال قانون الفضاء الدولي. وفي عام ٢٠١٧، تمرن العديد من طلاب الجامعات الروسية في قسم الخدمات القانونية الدولية في إنترسبوتنيك.

جيم - المنشورات

في أيار/مايو ٢٠١٧، شاركت إنترسبوتنيك في إصدار طبعة خاصة من المجلة الدورية العلمية والتقنية الروسية *Electrosvyaz*، خصّصت لقانون الفضاء الدولي. وتشتمل هذه الطبعة على مقابلات مع عدة خبراء وعلى آرائهم إضافة إلى مقالات حول الجوانب المواضيعية لقانون الفضاء والاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل تنظيم أنظمة السواتل غير الثابتة بالنسبة إلى الأرض وأهمية قانون الفضاء الدولي في منع الكوارث الطبيعية.

وفي إطار التعاون مع الجامعات، تشارك إنترسبوتنيك في إعداد كتب دراسية عن مختلف جوانب القانون الدولي العام، وعن قانون الفضاء على وجه الخصوص. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، نشرت جامعة الصداقة الشعبية بروسيا دليلاً تعليمياً عن قانون المنظمات الدولية، أعدّ بدعم من خبراء منظمة إنترسبوتنيك.

وترد في النشرة الإخبارية التي تصدرها منظمة إنترسبوتنيك مرتين سنوياً تحت عنوان *Intersputnik Today* مقالات تتناول أحدث الأنشطة التي نظمتها إنترسبوتنيك ودولها الأعضاء. وقد نُشر آخر عدد منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ويمكن الاطلاع عليه عبر الإنترنت على الرابط www.intersputnik.com.

دال - خطط عام ٢٠١٨

تنوي إنترسبوتنيك مواصلة تنفيذ أعمالها في مجال قانون الفضاء في عام ٢٠١٨، ولاسيما المساهمة في تطبيقات القانون وتطويره على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.